

## مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية.

جمال عبد الفتاح المساف\*

جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

قبل بتاريخ: ٢٠١٣/٤/١٦

عدل بتاريخ: ٢٠١٣/٣/٣٦

استلم بتاريخ: ٢٠١٣/١٠/٢٨

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي، وقد تكونت عينة الدراسة من ١٢٥ معلماً ومعلمة من معلمي الدراسات الاجتماعية (تاريخ، جغرافيا، معلم مجال اجتماعيات) في مديرية تربية عمان الثانية، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء أداة خاصة مستنداً إلى الأدب التربوي والدراسات السابقة، وتم تطبيقها على عينة الدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها. وكشفت نتائج الدراسة أن وعي المعلمين بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي كان مرتفعاً، كما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في وعي المعلمين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح المعلمين الحاصلين على درجة الماجستير، كما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وعي المعلمين تبعاً لمتغيرات الخبرة، والتخصص، والجنس.

**الكلمات المفتاحية:** المعلمون، الدراسات الاجتماعية، الاقتصاد المعرفي، المنهج المبني على الاقتصاد المعرفي.

## Social Studies Teachers' Awareness of their Teaching Roles in Light of the Curriculum Based on Knowledge Economy in the Second Directorate of Education in Amman

Jamal Abdel-Fattah Al-Assaf\*  
Al-Balqa Applied University, Jordan

The aim of this study was to explore the extent to which social studies' teachers are aware of their teaching roles in the context of knowledge economy based curriculum. The sample consisted of 125 randomly selected teachers of social studies (history, geography, social studies) in the second Directorate of Education in Amman, Jordan. In order to achieve the aims of the study, the researcher built a questionnaire in light of educational literature, and it was applied to the sample after ensuring its reliability. The main result of the study was that the awareness of teachers of their teaching roles in the context of knowledge economy was high. Also, there were statistically significant differences in the level of awareness of teachers due to academic qualification in favor of teachers who obtained a master's degree. The results of the study showed that there were no significant differences in the awareness of teachers due to experience, speciality and sex.

**Keywords:** teachers, social studies, knowledge economy, knowledge economy based curriculum.

\*[hamdyaaa@agu.edu.bh](mailto:hamdyaaa@agu.edu.bh)

وتخزينها، وبنها للآخرين، وإدارتها، وتوظيفها: لتحقيق المنفعة الاقتصادية للفرد والمجتمع.

واشتق الهاشمي والعزاوي (٢٠٠٧، ص. ٢٧) تعريفاً للاقتصاد المعرفي بصيغته التربوية، فعرفاه بأنه "نظام تعليمي قائم على الوسائل التقنية والبحث العلمي: للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة، بوصفها الثروة الاقتصادية الفاعلة للتمكين المعرفي الوظيفي، تطويراً للحياة الوطنية والإنسانية باكتساب المعرفة واستخدامها وإنتاجها".

أما التربويون فقد عرفوه على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد، وقدر كبير من توجهه نحو مهنة بعينها في أثناء حصوله على المعرفة.

إن متطلبات اليوم ومستجداته لم تعد كالأمس، فصناعة الإنسان المؤهل في مجال الإنتاج، والابتكار والإبداع تعد مطلباً ضرورياً في عالم اليوم والمستقبل، ولتحقيق ذلك لابد من الانتقال من مرحلة التلقين إلى مرحلة بناء مقومات الفكر وملكات الإبداع، فالمعلم بحاجة إلى معرفة أساليب جديدة وأفكار جديدة في التدريس (غيثان، ٢٠٠٥).

ويشهد النظام التربوي في الأردن تطوراً كبيراً في مناهجه، وأصبح ينظر إلى المعرفة على أنها المفتاح الرئيسي لإحداث الإنتاج والتغيير، وأصبحت المعرفة مورداً من موارد الاقتصاد، وهذا أدى إلى إعادة صياغة البرامج في مجال التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة لهما، ليكونا فاعلين في الإسراع نحو الأخذ بأسباب التوجه والسير فيه بثبات (الحاج محمد، ٢٠٠٦).

وقد جاءت عملية تطوير المناهج المدرسية نتيجة لفصول المناهج القديمة وضعفها، ووفقاً لما يتطلبه التقدم العلمي والتكنولوجي، ومواكبة التطوير والتجديد، وهذا ما أكدته دراسة بني عطا (٢٠٠٤) على سبيل المثال من تدني مراعاة كتب التاريخ للمرحلة الثانوية للمعايير العالية الحديثة، وضعف مقروئيتها بالنسبة للمتعلمين. كذلك دلت الدراسات التقييمية التي أجرتها وزارة التربية والتعليم للمرحلة الأولى من تنفيذ مشروع الاقتصاد المعرفي، أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بتعيين المعلمين وتوظيفهم وتطويرهم مهنيًا ومعنويًا، إذ لا يزال مستوى الاستخدام الفعلي للأساليب والمناهج الجديدة في الفصول الدراسية متدنياً نسبياً، كما أن المواد التعليمية الجديدة تستخدم بأساليب تدريس تقليدية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩).

وتعتبر مناهج وكتب الدراسات الاجتماعية من أكثر المناهج صلة بالمجتمع والبيئة التي تحيط بالفرد، ويعد وضع المناهج والكتب أحد الوسائل الضرورية والهامة

ترتبط التربية ارتباطاً مباشراً بحياة الأفراد وسلوكياتهم، ومن شأن الدراسات التربوية أن تربط العملية التعليمية بالبيئة المحيطة بالأفراد ربطاً متمماً فاعلاً، وهي دراسات يراد لها أن تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي، لتؤتي ثمارها المرجوة، من تطوير العملية التربوية التعليمية، ونقل المعارف والمعلومات للأفراد جيلاً عن جيل.

والعالم اليوم يشهد نمواً كبيراً ومتسارعاً في مختلف جوانب الحياة، وبسبب هذا النمو أصبحنا نعيش في عصر تسوده التكنولوجيا، وهو عصر الإنترنت والسرعة في الحصول على المعلومات، وهذا جزء من المعرفة التكنولوجية المتطورة، التي تعمل للوصول للإنسان إلى الرقي والتقدم العلمي، ومن ثم إلى الابتكار والتطوير في برامج تستجيب وتتوافق مع هذا التقدم، و مع متطلبات هذا العصر الذي يتجاوز عملية استخدام الآلات والأجهزة الحديثة إلى استخدام الوسائل الجديدة المتوافقة معه (الجوارنة، ٢٠٠٧).

وتشكل مسألة التعليم أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم وخاصة في عالمنا العربي، ليس فقط باعتباره أداة للتنمية والتطور والتقدم فحسب، بل لأنه لا يمكن لأمة تُغفل نظمها التعليمية أن يكون لها موطن قدم في عالم اليوم المتسارع، ما لم تمتلك نظاماً تعليمياً متكاملًا قادرًا على استشرف الماضي وفهم الحاضر والبناء للمستقبل.

ويختل الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) الدور البارز في شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، وهو فلسفة عملية تربط بين الماضي والحاضر، فالمعرفة تشكل جزءاً رئيساً ذا أهمية وفعالية كبيرة في نجاح وتطور أي اقتصاد، ولا سيما الاقتصاد المبني على المعرفة، وبذلك أصبح الاقتصاد المعرفي جزءاً هاماً في الاقتصاد الحديث المواكب للتقدم العلمي والتكنولوجي، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والربح والمنافسة، وهذا يؤكد ضرورة التدريب والتعليم كأساس مهم للحصول على المعرفة.

ويعرف جيمس (James, 2002) الاقتصاد المعرفي مفاهيمياً، بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على أداء الفرد بوصفه ذاتاً مستقلة في المؤسسة التي يعمل فيها، بعكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على أداء مجموعة الأفراد، بغض النظر عن مستويات أدائهم، بينما يرى كوين (Quinn, 2003) أنه الاقتصاد الذي ينظر للفرد بوصفه ثروة مؤثرة في اقتصاد السوق والأداء، ويجب العمل على تنمية هذه الثروة لتطوير الاقتصاد.

ويشير تقرير البنك الدولي، إلى أن الاقتصاد المعرفي كمفهوم هو: الاقتصاد المعتمد على إنتاج المعرفة.

- تعزيز العلاقة مع أولياء الأمور والمجتمع لتحسين تعلم المتعلمين.

وثمة تقارير عالمية وعربية تشير إلى تدني مستوى إنتاجية التعليم في العالم العربي وأن العائد التعليمي لا يتناسب مع حجم الإنفاق عليه، وهو ما أكدته تقرير المعرفة العربي لسنة (٢٠٠٩). وكذلك دلت الاختبارات الوطنية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم على أن مستويات أداء وتحصيل غالبية الطلبة لا تزال دون المستويات المنشودة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩). ومن أهم أسباب ذلك: ضعف مستوى أداء المعلمين، مما كان له تأثير واضح على تغيير اتجاهات إعداد وتدريب المعلم، حيث أصبح التركيز على امتلاك المعلم لكفايات الأداء بدل القيام بأدوار محددة (Competency Based Teacher Ed) والذي يشار إليه أحياناً بإعداد المعلم المبني على الأداء (Performance Based Teacher Ed) في ضوء تحليل المهمة (Task analysis) وتحليل الوظيفة (Job analysis). (داغستاني، ٢٠٠٤).

ومن هنا فإن النظرة إلى دور المعلم قد تغيرت؛ فقد أصبح دور المعلم، عامة، ومعلم الدراسات الاجتماعية، خاصة، ليس مجرد ناقل للمعرفة إلى عقول الطلاب، ولكنه أصبح مسؤولاً عن تنمية جوانب التفكير المرغوبة والمهارات الأساسية لكل جوانب شخصيته وأدائه - أي المتعلم - (النجار، ٢٠٠١). واستجابة لهذه التطورات بدأت وزارة التربية والتعليم في الأردن منذ عام ٢٠٠٣ بتنفيذ مشروع Education Reform for Knowledge Economy (EREKE) الذي جاء امتداداً لمشروع التطور التربوي عام ١٩٨٧. وقد حققت الوزارة خطوات بارزة في مجالات تطوير المناهج والكتب المدرسية والامتحانات العامة، وتطوير استراتيجيات التدريس والتقويم، واستدعى ذلك مزيداً من الاهتمام وتوجه أهداف الإعداد التربوي وضمن المرحلة الثانية من مشروع الاقتصاد المعرفي، وبشكل خاص نحو الاهتمام بدرجة وعي المعلمين لهذه التطورات وتحقيق اتجاهات إيجابية لديهم نحوها، وبأهمية رفع كفاياتهم في ضوء الاقتصاد المعرفي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن معلم الدراسات الاجتماعية معني بالدرجة الأولى بتحقيق هذا الهدف لا بحسب أهمية المجالات المعرفية التي يتعاش مع طلبته فقط، ولكن بطبيعة أدوارها المستقبلية المتأنية من حراكه التربوي داخل المجتمع المدرسي والمحلي والعالمي أيضاً.

وقد أكدت البحوث والدراسات التربوية ضرورة امتلاك معلم الدراسات الاجتماعية مجموعة من الكفايات التدريسية التي تعد مطلباً أساسياً لمزاولة مهنة التعليم، إلى جانب تمكنه من مادته وإدراكه العميق لنهاجها وأهدافها الأساسية.

وتتمثل تلك الكفايات التدريسية في الآتي:

التي تستخدمها التربية لتحقيق أهدافها، وإذا ما شعرت دولة ما ببيوار الضعف في صفوفها فإنها سرعان ما تعمل جاهدة على مراجعة مناهجها وتطويرها والعمل على تلافي الأخطاء والضعف فيها (اللقاني، ١٩٩٨).

لقد أبرزت الرؤية المستقبلية للنظام التعليمي في الأردن ضرورة تجديد كفايات المعلم وأدواره في عصر الاقتصاد المعرفي، من خلال التأكيد على الأدوار الجديدة للمعلم باعتباره الصديق الداعم، والقائد الفذ، والمبدع، المبتكر، والمُحاور، والموجه، والميسر للتعليم والأموذج والمستشار، كما أبرزت الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن يتصف بها المعلم في هذا العصر بأنه معلم متفرد وغير نمطي، يعد اختلافه مع الآخرين مصدر ثراء معلوماتي له، وهو يمارس التفكير الناقد الإبداعي ولديه القدرة والرغبة للتعلم الذاتي الدائم، ويتمتع بمجموعة من الكفايات والقدرات الأكاديمية، والخصائص الوجدانية الراقية ومهارات التحدي والإبداع والتميز، وقيادة الصف، والعدالة في الممارسات. (طوقان، ٢٠٠٣).

وفي سبيل ذلك قامت وزارة التربية التعليمية الأردنية، بوضع معايير وطنية لتنمية المعلمين مهنيًا، إذ عقدت وزارة التربية والتعليم خلال شهر أيار (٢٠٠٦)، مؤتمر المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنيًا "The Refined National Teacher Professional Standards" تضمن أربعة افتراضات كأسس تستند إليها برامج إعداد المعلمين (Functional): الأساس الأكاديمي (Academic Tradition)، والكفاية الاجتماعية (Social Efficiency Tradition) والمنحى النمائي (Devel of Mendtdist tradition)، ومنحى إعادة البناء الاجتماعي (Social Reconstructions Tradition).

وقد حددت بطارسة (٢٠٠٥) مجموعة من الأدوار للمعلم في عصر الاقتصاد المعرفي منها:

- فهم رؤية تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، وتحمل مسؤولية تحقيقها.
- تعميق اتجاهات الانفتاح، وحب الاستطلاع، والتعلم مدى الحياة (Life-Long Learning (LLL)).
- الممارسة المتمعنة للتعليم والتفكير بطرق وأساليب متنوعة لتدريس الموضوعات المختلفة، ولتقويم تعلم المتعلمين.
- التعاون مع الزملاء بهدف تحسين تعلم المتعلمين وتبادل الخبرات فيما بينهم.
- البحث عن مصادر تعليمية متنوعة والحرص على النمو والتطور المهني.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تعلم المتعلمين.

١. القدرة على التدريس واستخدام المفاهيم السيكلولوجية بكفاية.
٢. إقامة علاقات إنسانية داخل المدرسة والربط بين المدرسة والمجتمع والمنهاج.
٣. القدرة على القيادة وإدارة الصف.
٤. القدرة على القيام بمتطلبات المهنة ومسؤولياتها.
٥. التخطيط للتعليم.
٦. الاتصال والتفاعل.

كما تشير النتائج إلى أن استخدام التكنولوجيا في مدارس الدراسة من قبل المعلمين كان له أثر على تحسين التدريس في غرفة الصف مما انعكس إيجاباً على التحصيل الدراسي بدرجة كبيرة.

وأجرت المريات (٢٠٠٨) دراسة هدفت إلى معرفة "إجاهات مديري المدارس الثانوية والحكومية والمشرفين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي". وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتغير الوظيفة (لصالح المشرفين). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لتغير الخبرة (لصالح الخبرة الأكثر). وأشارت الدراسة إلى أن بعد المناهج واستراتيجيات التدريس في برامج التطوير المهني والتدريب كان أكثر الأبعاد أهمية للمديرين والمشرفين التربويين من أجل التدريب عليها وتطبيقها في الميدان التربوي.

وأجرى الطعان (٢٠٠٧) دراسة هدفت لبناء "برنامج مقترح لتدريب المعلمين قائم على الاقتصاد المعرفي وقياس أثره في الجانبين المعرفي والتطبيقي للمعلمين". توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن أعلى أبعاد الاقتصاد المعرفي مارسة داخل الغرفة الصفية الأبعاد التي تتعلق بالآتي: الأنشطة الصفية، الوسائل التعليمية، استراتيجيات التدريس، إدارة الصف، التقويم، وإن درجة تطبيق المعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي داخل الغرفة الصفية متوسطة، حيث بلغ مجموع متوسطهم الحسابي ٣.١٩.

أما دراسة محمد (٢٠٠٦) فكانت بعنوان: "إجاهات معلمي اللغة العربية نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي وحاجاتهم المهنية من وجهة نظرهم في المدارس التابعة لوكالة الغوث". فقد توصلت إلى أن استخدام المعلمين للكتب المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي أدى إلى إحداث جملة من التغيرات في طرائق واستراتيجيات تدريسهم للمبحث من وجهة نظرهم الخاصة لدى ٥٨.٥% من أفراد عينة الدراسة.

كما أجرت بطارسة (٢٠٠٥). دراسة هدفت لبناء "برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن".

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج كان أهمها أن كفايات معلمات الاقتصاد المنزلي التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي هي (١٠) كفاية موزعة على ثمانية مجالات، هي: الكفايات الشخصية، والكفايات التربوية العامة والكتابات التخصصية الفنية، وكفايات القياس والتقويم، وكفايات التوجيه والإرشاد المهني، وكفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكفايات التعامل مع المجتمع المحلي، وكفايات سوق العمل، وكفايات التنمية المهنية، و كان متوسط هذه الكفايات (٢.٢١) مما دل على تدني مستوى امتلاك المعلمات لتلك الكفايات، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لتغيرات المؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة.

وهدف دراسة الجوارنة (٢٠٠٧) إلى معرفة "مدى تضمين مبادئ الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن"، وفاعلية تطبيق وحدات تعليمية مطورة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود بعض القصور في تغطية جوانب المضامين التكنولوجية والمعرفية والاجتماعية والوطنية والاقتصادية؛ نظراً لتباين طبيعة المحتوى، وأظهرت النتائج الدور الإيجابي للوحدات المطورة.

وأجرت القضاة (٢٠٠٨) دراسة هدفت للتعرف على "إجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي في الأردن". وأشارت نتائج الدراسة إلى: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة تعزى لأثر كل من المتغيرات الآتية: المؤهل العلمي، والخبرة التعليمية، والجنس.

وفي دراسة لـ داغستاني (٢٠٠٤) بعنوان: "رؤية جديدة لدور المعلم لمواجهة العولمة والبنية الثقافية" هدفت إلى التعرف على الأدوار الجديدة للمعلم في ظل التأثيرات المختلفة للعولمة على المنظومة التربوية، وأكدت الدراسة أن أهم أدوار المعلم الجديدة هي: المعلم كخبير في مهارات التدريس، والمعلم كمنظم للحوار داخل الغرفة الصفية، والمعلم كموجه للتعليم، والمعلم كمسئول عن تقويم التلاميذ، إضافة إلى العديد من الأدوار الفرعية.

وأجرى موسى (٢٠٠٦) دراسة هدفت للتعريف "بميررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي في التعلم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين". وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي لدى الخبراء التربويين، وأنهم على درجة كبيرة وعالية من التحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على تجاوز المشكلات التي تعترض التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الموقع الوظيفي كان لصالح مدير الإدارة على عضو هيئة التدريس، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي في الميررات لصالح حملة الماجستير والدكتوراه على حملة البكالوريوس، وأوصت الدراسة

والتكنولوجية التي يجب أن يمتلكها. الأمر الذي يشكل تحدياً هاماً في درجة هذا الوعي، خاصة في مجال الدراسات الاجتماعية، التي تمثل عصب الحياة في المجتمع الذي نعيش فيه وأثر هذا الوعي في دور معلمي الدراسات الاجتماعية في بناء شخصية طلبته وإعدادهم لمواطنة لا محلية بل عالمية. لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية من خلال الإجابة عن الأسئلة الدراسية الآتية:

١. ما مدى وعي المعلمين بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي؟
٢. ما أثر بعض المتغيرات مثل جنس المدرس، ومؤهله، وخبرته في وعيه بأدواره التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي؟

#### أهمية الدراسة:

كان للتطور المعرفي والتكنولوجي أثر كبير في تطوير الكثير من المتغيرات التربوية المتعلقة بالتعلم والتعليم والبيئة التعليمية، الأمر الذي يشكل تحدياً بارزاً في وعي المعلم بحقيقة هذا التطور وأبعاده المعرفية والأدائية ومواكبته للمهارات التطبيقية في الميدان التربوي. لما لذلك من أثر على شخصية المتعلمين وبنائهم، ولأسيما إذا كان معلماً للدراسات الاجتماعية، بفضل تعايشه المعرفي والوجداني التعليمي مع المتعلمين. وتجلي نضج الوعي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في هذا البناء من خلال أدوار تنعكس إيجاباً على شخصيات المتعلمين وأدوارهم في مجتمعاتهم، كي يكونوا أداة لهذا التطور والتغيير لا عالة عليه. وتكمن أهمية هذه الدراسة ومبرراتها بشكل محدد في الأمور الآتية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها، إذ يعد الاقتصاد المعرفي أحد المعطيات الفكرية والعلمية المسيرة للتطور والتغيير والتجديد. وتأتي هذه الدراسة مساندة وملبية لتوجهات الأردن الحديثة نحو تفعيل الاقتصاد المعرفي بمختلف مكوناته في الميدان التربوي.
- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها موجهة لاستقصاء إمكانية الاستفادة من نتائجها على المستويين النظري والتطبيقي، فعلى المستوى التطبيقي يمكن لهذه الدراسة أن تفيد في إبراز أثر المضامين المعرفية للاقتصاد المعرفي في الجوانب التطبيقية من قبل المعلم - ولا سيما في الواقع الميداني - أما على المستوى النظري فيمكن أن تساهم في إثراء

بمعرفة دورات تدريبية في وزارة التربية والتعليم للتعريف بالاقتصاد المعرفي من قبل المختصين والخبراء.

وأجرى شديفات (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة "ممارسة معلمي المدارس الأساسية في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق لكفايات الاقتصاد المعرفي". وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة معلمي ومعلمات المدارس الأساسية لكفايات الاقتصاد المعرفي كبيرة بمتوسط حسابي ٣.٦٩. وقد احتل مجال الكفايات الشخصية المرتبة الأولى، ومجال الكفايات الفنية المرتبة الثانية، ومجال كفايات القياس والتقويم المرتبة الثالثة، وكفاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرتبة الرابعة، وكفايات النمو المهني في المرتبة الخامسة، وكذلك دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس والخبرة والمؤهل العلمي لمديري ومديرات المدارس الأساسية.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص

ما يلي:

- شكل موضوع الاقتصاد المعرفي وأثره في الواقع التربوي أهمية بالغة لدى كثير من الباحثين في مختلف الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية.
- أكدت العديد من الدراسات على ربط الأدوار الجديدة للاقتصاد المعرفي بالأداة التكنولوجية ومدى ممارسة ذلك على أرض الواقع أي في الميدان التربوي.
- ركزت معظم الدراسات على قياس بعد الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي سواء من قبل المعلمين أم المديرين.
- وفي ضوء ما تم استخلاصه من الدراسات السابقة، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة مستفيداً من تلك الدراسات في بلورة فكرة الدراسة الحالية وصياغة أدواتها، وهي من الدراسات المنفردة في توصيف المسلك الأدائي للمعلم في الميدان التربوي، من حيث الممارسات التدريسية المرتبطة بالاقتصاد المعرفي بحسب علم الباحث واطلاعه.

#### مشكلة الدراسة:

يعد المعلم الركيزة الأساسية في عملية التطوير والتحديث التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم في ضوء تطوير المناهج التعليمية، وفق معايير اقتصاد المعرفة وضمن خطة زمنية تنتهي بحلول العام ٢٠١٣ الأمر الذي يبعث على محمل البحث والمتابعة في ضرورة رصد الواقع الميداني لمعلم الدراسات الاجتماعية، من خلال وعيه بأدواره التدريسية والمضامين المهاراتية والمعرفية

**مديرية تربية عمان الثانية:** إحدى مديريات وزارة التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة عمان.

### الطريقة والإجراءات

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وذلك للملاءمة لطبيعية الدراسة. وهي أنسب الطرق للحصول على المعلومات لتحقيق أهداف الدراسة. إذ يتم من خلالها رصد الواقع كما هو في ميدانه من خلال التعبير عن ذلك كمياً بالوصف الرقمي الذي يوضح مقدار هذا الوعي ودرجته ودرجة ارتباطه مع الظواهر والمتغيرات الأخرى. وكيفي من خلال التعبير من قبل العينة عن وصف الظاهرة وتوضيح الخصائص لدى عينة الدراسة.

### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية (تاريخ جغرافيا. معلم مجال اجتماعيات) في مديرية تربية عمان الثانية والبالغ عددهم ٢٥٥ معلماً ومعلمة وحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١.

### عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على ١٢٥ معلم ومعلمة في مديرية تربية عمان الثانية في المحافظة الدراسة وبنسبة ٥٠% من حجم المجتمع. اختيروا بالطريقة الطبقيّة وفقاً لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة، التخصص، الجنس. وجدول ١ يوضح ذلك.

### أداة الدراسة:

تم التوصل إلى قائمة من الأدوار الجديدة اقترنت بـ ٣٥ مؤشر أداء وذلك لبيان مدى أداء المعلمين لهذه الأدوار في الغرفة الصفية لتنفيذ المنهاج المبني في ضوء مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين. وذلك بعد الرجوع للأدب التربوي والعديد من الدراسات السابقة كدراسة (الخالد، ٢٠٠٦). إذ قام الباحث باستخراج دلالات الصدق للأداة من خلال عرضها على ١٠ محكمين منهم ٤ أساتذة جامعيين من تخصص مناهج وأساليب تدريس و ٣ أساتذة من تخصص تكنولوجيا التعليم و ٣ من أساتذة علم الاجتماع التربوي. وأجمع الحكمون على شمولية الأداة لأدوار المعلمين وصلاحياتها للدراسة.

### ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي لفقرات مقياس الأدوار التدريسية. وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، للتعرف على درجة توافقهم على فقرات المقياس باستخدام معادلة كرونباخ-الفا (Cronbach alpha) حيث كان معامل الثبات لجمع

المكتبة العربية بعامه، والأردنية بخاصة. -  
بحوث ودراسات تتعلق بهذا المجال.

- يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تمكين العاملين وصانعي القرار في مختلف المستويات التربوية من التعرف إلى وعي المعلمين بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يساهم في رسم السياسات التربوية المتعلقة بهذا المجال.

### محددات الدراسة:

تقتصر نتائج هذه الدراسة على خصائص مجتمع الدراسة وعينتها ممثلة بمعلمي الدراسات الاجتماعية بمدارس مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الثانية (المدارس الحكومية) في المملكة الأردنية الهاشمية، والاستجابات على أداة الدراسة، في ضوء الإجراءات التي أعدت من خلالها من حيث الصدق والثبات الموضوعيين. كما تقتصر في حدود التعريفات الإجرائية للمصطلحات الواردة وخصائص المعالجات الإحصائية المستخدمة.

### مصطلحات الدراسة:

**مدى الوعي:** يستنتج مدى الوعي من خلال إجابة عينة الدراسة عن فقرات أداة الدراسة المختلفة، ويقاس مدى الوعي في ضوء نتائج العينة على الأبعاد المختلفة التي يتكون منها المقياس.

**معلم الدراسات الاجتماعية:** الفرد المعين من قبل وزارة التربية والتعليم في الأردن لتدريس مباحث (التاريخ والجغرافيا، والتربية الوطنية).

- **الأدوار التدريسية:** هي الممارسات العملية التي يقوم بها معلم الدراسات الاجتماعية في الغرفة الصفية، وعن طريقها يتم تنفيذ نشاط التدريس. وحصول التعلم، في ضوء المناهج المطورة حسب الاقتصاد المعرفي، وتقاس بالدرجة التي يعطيها المعلم لنفسه من خلال أداة الدراسة.

- **المناهج المبنية وفق الاقتصاد المعرفي:** مجموعة القرارات المطورة وفق الاقتصاد المعرفي التي تحتويها المواد الدراسية المتخصصة في استثمار الموارد البشرية، باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الاستفادة من الخدمات المعلوماتية الثرية، والتطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري رأساً للمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في كافة مجالات الحياة، والمتضمنة في فئات الكتب المدرسية الرئيسية: (النظرية التي بني عليها الكتاب، والفئة المستهدفة، والمحتوى، وتصميم التدريس، وتصميم الأنشطة، واستراتيجيات التقويم).

المجالات مرتفعاً ومقبولاً في البحوث والدراسات الإنسانية،  
ويبين جدول ٢ ذلك.

جدول ١

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٩٧	٧٧,٦
	ماجستير	٢٨	٢٢,٤
	المجموع	١٢٥	١٠٠%
الخبرة	١-٤ سنوات	٣١	٢٤,٨
	٥-٩ سنوات	٤٥	٣٦
	١٠ سنوات فأكثر	٤٩	٣٩,٢
التخصص	معلم مجال اجتماعيات	٤٥	٣٦
	جغرافيا	٤٥	٣٦
	تاريخ	٣٥	٢٨
الجنس	ذكر	٨٥	٦٨
	أنثى	٤٠	٣٢
	المجموع	١٢٥	١٠٠%

جدول ٢

معامل الثبات لمجالات مقياس الأدوار التدريسية

الفقرات	المجالات	معامل الثبات
٥-١	الصديق الداعم والناقد	٠,٨٩
٦-١٠	المبدع والمبتكر	٠,٧٧
١١-١٥	المحاور والمناقش للتعلم	٠,٩١
١٦-٢٠	الموظف للتكنولوجيا بشكل فاعل في الغرفة الصفية	٠,٨٣
٢١-٢٥	السهل والميسر لعملية التعلم	٠,٨١
٢٦-٣٠	المتقن لمهارات الاتصال والتواصل	٠,٨٨
٣١-٣٥	النامي والمتطور في معرفته وأدائه	٠,٨٢

### المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وعلى النحو التالي:-

- ١- التكرارات والنسبة المئوية.
- ٢- المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية.
- ٣- اختبار (ت) للعينات المستقلة.
- ٤- تحليل التباين الأحادي.

جدول ٣

خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

المؤهل العلمي	الخبرة	التخصص		
		اجتماعيات	جغرافيا	تاريخ
بكالوريوس	١-٤ سنوات	٩	٧	٦
	٥-٩	١٤	١٠	٩
	١٠ سنوات فأكثر	١٩	١٢	١١
ماجستير	١-٤ سنوات	١	٦	٢
	٥-٩	٢	٧	٣
	١٠ سنوات فأكثر	-	٣	٤

### متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

- المتغيرات المستقلة:
  - أ- المؤهل العلمي (بكالوريوس ماجستير)
  - ب- الخبرة: (١-٤ سنوات، ٥-٩ سنوات، ١٠ سنوات فأكثر)
  - ج- التخصص: (معلم مجال اجتماعيات، جغرافيا، تاريخ).

### • المتغيرات التابعة:

- أداء المعلمين للأدوار الجديدة وفق المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي.

### نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:  
"ما مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية لمدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي، ويظهر جدول ٤ ذلك.

يلاحظ من جدول ٤ أن مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية مرتفع. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام ٤,١٠ وياختراف معياري ٠,٥١. كما أشارت النتائج إلى أن أعلى مدى وعي كان في مجال الصدق الداعم والناقد بمتوسط حسابي

جدول ٤

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي

الرقم	الأدوار التدريسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المدى
١	الصدوق الداعم والناقد	٤,٣٧	٠,٥٨٦	١	مرتفع
٧	النامي والمتطور في معرفته وأدائه	٤,٢٨	٠,٦٤٦	٢	مرتفع
٣	المحاور والمناقش للتعليم	٤,١٨	٠,٧٥٠	٣	مرتفع
٦	المتقن لمهارات الاتصال والتواصل	٤,١٥	٠,٦٨٩	٤	مرتفع
٢	المبدع والمبتكر	٤,٠٥	٠,٥٤٩	٥	مرتفع
٤	الموظف للتكنولوجيا بشكل فاعل في الغرفة الصفية	٣,٨٣	٠,٦٢٩	٦	مرتفع
٥	المسهل والميسر لعملية التعلم	٣,٨١	٠,٦٤٦	٧	مرتفع
	الدور العام	٤,١٠	٠,٥١١	-	مرتفع

قدره ٤,٣٧ وبانحراف معياري ٠,٥٨٦. يليه مجال النامي والمتطور في معرفته وأدائه بمتوسط حسابي قدره ٤,٢٨ وبانحراف معياري ٠,٦٤٦. يليه مجال المحاور والمناقش للتعليم بمتوسط حسابي قدره ٤,١٨ وبانحراف معياري ٠,٧٥٠. يليه مجال المتقن لمهارات الاتصال والتواصل بمتوسط حسابي قدره ٤,١٥ وبانحراف معياري ٠,٦٨٩. يليه مجال المبدع والمبتكر بمتوسط حسابي قدره ٤,٠٥ وبانحراف معياري ٠,٥٤٩. وجاء مجال الموظف للتكنولوجيا بشكل فاعل في الغرفة الصفية في الرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي قدره ٣,٨٣ وبانحراف معياري ٠,٦٢٩. وفي الرتبة الأخيرة جاء مجال المسهل والميسر لعملية التعلم بمتوسط حسابي قدره ٣,٨١ وبانحراف معياري ٠,٦٤٦. هذا وقد كانت جميع المجالات مرتفعة.

ويرى الباحث أن درجة الوعي المرتفعة التي أبدتها المعلمون كانت نتيجة السياسة والبرامج التربوية التي تؤديها وزارة التربية والتعليم إذ بدأت بتطوير العملية التعليمية التعلمية نحو اقتصاد المعرفة من خلال خطة عشرية تُنفذ على مرحلتين بدأت بعام ٢٠٠٣ وانتهت المرحلة الأولى عام ٢٠٠٨ وبدأت المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ وستنتهي في عام ٢٠١٣. وقد ركز في مرحلة التطوير الثانية على أدوار المعلم الميدانية والمنسجمة مع تطوير المناهج التعليمية وفق معايير الاقتصاد المعرفي وبمشاركة مؤسسات مختلفة أسهمت بشكل فاعل في البناء المعرفي والأدائي لدى المعلمين مثل: أكاديمية الملكة رانيا للتعلم المتميز. الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في وعي المعلمين للأدوار السابقة، خاصة مع ارتباط التطوير الوظيفي للمعلم من حيث المؤهلات العلمية والدورات

التدريبية التي تنفذها وزارة التربية والتعليم في الأردن مثل: الرخصة الدولية في الحاسوب (ICDL)، وإنترنت (INTEL)، وسيسكو (CISCO)، وورلد لينكس (WORLD LINKS). بالخافز المادي للمعلم مما ضاعف الرغبة والإرادة لديه للانسجام مع متطلبات الحداثة من أدوار تدريسية معرفية وتكنولوجية.

إضافة لما شكله تطوير المناهج الدراسية من خلال تضمين مبادئ الاقتصاد المعرفي للمقررات الدراسية من أثر في التفاعل المباشر لدى المعلم مع تلك المضامين المعرفية والمهارية والتكنولوجية، فإنه أحدث نقلة معرفية أدائية متعمقة من خلال الخبرة المباشرة في التفاعل مابين المعلم والمنهاج والبيئة التعليمية. وهذا ما أكدته دراسة محمد (٢٠٠٦) التي أشارت إلى أن استخدام الكتب المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي أدى إلى إحداث جملة من التغيرات في طرائق واستراتيجيات التدريس لدى المعلمين.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شديفات (٢٠٠٧)، التي أشارت إلى امتلاك المعلمين درجة مرتفعة من الوعي في أدوارهم التدريسية في ضوء اقتصاد المعرفة. وكذلك اختلفت مع دراسة الطعان (٢٠٠٧) التي أشارت إلى أن درجة تطبيق المعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي داخل الغرفة متوسطة، وربما يعود ذلك إلى ظروف البرنامج الذي قام الباحث بإعداده ومدى ملاءمته للمرحلة التعليمية والبيئة التعليمية التي تم تطبيق البرنامج فيها. إذ إن البرنامج صمم ونفذ من قبل الباحث نفسه فلم يصمم من قبل جهة رسمية حكومية ذات مسؤولية.

ثانياً: نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تعزى لتغيرات: المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص، الجنس؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تعزى لتغيرات: المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص، الجنس. وذلك على النحو الآتي:

#### أ. المؤهل العلمي

يظهر جدول ٥ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية وفقاً للمؤهل العلمي.



التربوية لوزارة التربية والتعليم تهدف الى إكساب المعلمين المهارات والكفايات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي بغض النظر عن المؤهل العلمي. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩).

#### ب. الخبرة

يظهر جدول ٦ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية، في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية وفقاً للخبرة.

يتبين من جدول ٦ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تبعاً لمتغير الخبرة، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ١.٠١٩، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥.

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أن النتائج التعليمية المرجو تحقيقها في مشروع تطوير الاقتصاد المعرفي سواء أكان للمعلمين أم للمناهج التعليمية هي لجميع المعلمين بغض النظر عن سنوات الخبرة (سواء أكانوا حديثي أو طويلي الخبرة).

فالتوجه التربوي التطويري لدى وزارة التربية والتعليم في الأردن، هو مؤسسي وشامل في هذا الجانب، بدءاً من السياسات التربوية للوزارة بمختلف مستوياتها حتى أداء الطالب في الميدان، ومروراً بأداء المعلمين أيضاً وبمختلف تخصصاتهم وسنوات خبراتهم، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة القضاة (٢٠٠٨) في هذا الجانب.

#### جدول ٥

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية وفقاً للمؤهل العلمي		المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى
المؤهل العلمي	الحسابي	المعيارية	المحسوبة	الدلالة	
بكالوريوس	٤,٠٣	٠,٥٣٦	٢,٨٧٩	٠,٠٠٥	
ماجستير	٤,٣٣	٠,٣١٧			

يتبين من جدول ٥ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة ٢,٨٧٩، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥. وكانت هذه الفروق لصالح المعلمين الحاصلين على درجة الماجستير، وربما يعود ذلك للمجهود الحثيث المنوط بطالب الدراسات العليا أثناء فترة الدراسة الأكاديمية، وما يوكل إليه من مهام بحثية معرفية وميدانية، ولاسيما أيضاً التوجه الفكري العلمي المتحصل ضمن الحراك التربوي المعاصر في الأردن، خاصة لدى الأساتذة الجامعيين في كليات التربية، والذي يوجه علمياً وعملياً من خلال المساقات الدراسية، والمشروعات البحثية التي يقوم بها الطالب، في برامج الدراسات العليا أثناء فترة الدراسة، مما شكل لدى هذه الفئة مزيداً من الخبرات المعرفية والتدريسية في مضامين ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، وهذا ما أكدته أيضاً نتيجة دراسة موسى (٢٠٠٦)، التي اتفقت مع نتيجة هذا السؤال والتي أشارت إلى أن حملة الشهادة العليا (الماجستير والدكتوراة) أكثر توجهاً ووعياً بمبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي واختلقت كذلك نتيجة هذا السؤال مع دراسة القضاة (٢٠٠٦) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة تعزى لأثر متغير: المؤهل العلمي، فالسياسة

#### جدول ٦

المتوسطات والانحرافات لمعيارية ونتائج تحليل التباين للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية وفقاً للخبرة								
الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
٤-١	٤,٠٤	٠,٤٦٨	بين المجموعات	٠,٥٣٢	٢	٠,٢٦٦	١,٠١٩	٠,٣٦٤
٩-٥	٤,٠٥	٠,٦١٦	داخل المجموعات	٣١,٨٣٥	١٢٢	٠,٢٦١		
١٠ فأكثر	٤,١٨	٠,٤٢٢	المجموع	٣٢,٣٦٧	١٢٤			

#### جدول ٧

المتوسطات والانحرافات لمعيارية ونتائج تحليل التباين للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية وفقاً للتخصص								
التخصص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
معلم مجال اجتماعيات	٤,٠٥	٠,٤٧٦	بين المجموعات	٠,١٩٤	٢	٠,٠٩٧	٠,٣٦٨	٠,٦٩٣
جغرافيا	٤,١٠	٠,٥٣٤	داخل المجموعات	٣٢,١٧٣	١٢٢	٠,٢٦٤		

**ج. التخصص**

يظهر جدول ٧ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي وفقاً للتخصص.

يتبين من جدول ٧ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تبعاً لتغير التخصص. حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٠,٣٦٨. وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥. وكما أشرت في تفسير النتيجة السابقة أن حراك التغيير والتطور في برامج وزارة التربية والتعليم، من تأهيل وإعداد وتدريب للمعلمين، شامل في شتى المجالات والتخصصات العلمية المختلفة، لا يمكن أن يعزل بين أصحاب المجال الواحد كما هي عينة الدراسة (معلمي الدراسات الاجتماعية وتفصيل تخصصاتها الفرعية) فالتنمية المهنية المستدامة للمعلمين ركن أساسي في عملية التطوير التربوي.

**د. الجنس**

يظهر جدول ٨ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية وفقاً للجنس.

جدول ٨

المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للفروق في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية وفقاً للجنس				
الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
ذكور	٤,١٢	٠,٥٠٩	٠,٦٥٦	٠,٠٦٤
إناث	٤,٠٥	٠,٥١٨		

يتبين من جدول ٨ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي في مديرية تربية عمان الثانية تبعاً لتغير الجنس. حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة ٠,٦٥٦. وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥. ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أن المعلمين والمعلمات تدرس بدورات تدريبية وبرامج التأهيل التربوي لتنمية المعلمين مهنيًا

ومعرفياً في الأردن بغض النظر عن الجنس. كذلك فإن المعلمين والمعلمات مرّوا بالخبرات التعليمية ذاتها في العملية التعليمية التعلمية في الميدان التربوي، بالإضافة إلى أن التشريعات التربوية الأردنية تنظر إلى المعلم والمعلمة على حد سواء في الحقوق والواجبات والمسؤوليات

دون اعتبار للجنس. إضافة إلى أن نظام رتب المعلمين، الذي أعدته وزارة التربية والتعليم في الأردن، والمرتببط بالنمو الوظيفي للمعلم من حيث: المؤهل العلمي، والتدريب، والتأهيل التربوي، حفز المعلمين والمعلمات على حد سواء، لامتلاك الكفايات والمهارات التعليمية المتطورة، وتوظيفها في الغرفة الصفية سعياً للرفق في سلم هذه الرتب.

**التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة للدراسة يستنتج الباحث ضرورة الأخذ بما يلي:

- ١- تعزيز عملية الوعي بالاقتصاد المعرفي، من خلال المؤسسة التربوية الرسمية، وآلية استثمار هذا الوعي، من الناحية الوظيفية، وفي ميادين تطبيق الممارسات التدريسية لدى المعلمين، وبإجاء نوعي لا كمي.
- ٢- رصد البناء المفاهيمي التربوي للمناهج الدراسية، في الدول المتقدمة، وكيفية محاكاة هذا البناء في المناهج المحلية للدول العربية، بما يؤصل للفائدة وينميها في ضوء السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة.
- ٣- ضرورة توجيه خطط إعداد المعلمين، في كافة المراحل التعليمية الجامعية وخاصة المرحلة الجامعية الأولى للاستفادة من التوجهات العالمية المعنية بالاقتصاد المعرفي مع الحفاظ على الثوابت القومية والدينية في المساقات الخاصة بذلك. عمل دراسات تحليلية لخطط الدراسة الجامعية لمختلف تخصصات الدراسات الاجتماعية.
- ٤- إجراء دراسات تحليلية للمقررات الدراسية للدراسات الاجتماعية ومطابقة مراعاتها لقائمة الأدوار الواردة في أداة الدراسة.

**المراجع****المراجع العربية:**

- بطارسة، منيرة (٢٠٠٥). بناء برنامج قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- بني عطا، محمد قاسم (٢٠٠٤). تقويم كتب التاريخ للمرحلة الثانوية في الأردن في ضوء المعايير العالمية للكتب المدرسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الجوارنة، مياس إبراهيم (٢٠٠٧). مدى تضمين مبادئ الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن، وفاعلية

ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

اللقاني، أحمد (١٩٩٨). **التدريس الفعال**. القاهرة: عالم الكتب.

محمد، رولا (٢٠٠٦). **إجاءات معلمي اللغة العربية نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي وحاجاتهم المهنية من وجهة نظرهم في المدارس التابعة لوكالة الغوث**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المرايات، سفانة أحمد (٢٠٠٨). **إجاءات مدرء المدارس الثانوية والحكومية والمشرفين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي العربي (٢٠٠٩). **تقرير المعرفة العربي** دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.

موسى، سليمان (٢٠٠٦). **ميررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم في الأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهاشمي، عبد الرحمن، العزاوي، فائزة (٢٠٠٧). **المنهج والاقتصاد المعرفي**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦). **الإطار العام المرجعي للتعليم المبني على المهارات الحياتية لمرحلي التعليم الأساسي والثانوي**. عمان: إدارة المناهج والكتب المدرسية.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩). **القضايا الرئيسية لقطاع التعليم في الأردن**. عمان: إدارة المناهج والكتب المدرسية.

#### المراجع الاجنبية:

James, J. (2002). *Technology, globalization and poverty*. London: Edward Elgar Publishing.

Quinn, J. (2003). *Staff development for the knowledge economy*. Canada: Ontario Institute of Education.

تطبيق وحدات تعليمية مطورة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الحاج محمد، سوسن (٢٠٠٦). **الملاح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي المطورة حديثاً في الأردن ومدى توافقها مع منحى الاقتصاد المعرفي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الخالد، محمود (٢٠٠٦). **مدى امتلاك المعلم للكفايات التكنولوجية التعليمية وأدواره في ضوء المناهج البنية على اقتصاد المعرفة**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

داغستاني، بلقيس (٢٠٠٤). **رؤية جديدة لدور المعلم لمواجهة العولمة والتبعية الثقافية**. مجلة كلية التربية (جامعة عين شمس). ١٧٠-١٥٥، ٢٨.

سعفان، محمد (٢٠٠٢). **المعلم: إعداد ومكانته وأدواره**. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

شديفات، وليد (٢٠٠٧). **درجة ممارسة معلمي المدارس الأساسية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مديري المدارس في مديرية التربية والتعليم للواء قصبه المفرق**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الطعان، عطا الله (٢٠٠٧). **برنامج مقترح لتدريب المعلمين قائم على الاقتصاد المعرفي وقياس أثره في الجانبين المعرفي والتطبيقي للمعلمين**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

طوقان، خالد (٢٠٠٣). **أثر الثورة المعلوماتية والاتصالية على العناصر التعليمية**. برنامج تنمية الإداريين في المركز والميدان، عمان: المعهد الوطني للتدريس.

عيشان، رما، (٢٠٠٥). **درجة اهتمام معلمي المرحلة الأساسية بتكنولوجيا التعليم**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الفتلاوي، سهيلة (٢٠٠٤). **كفايات تدريس المواد الاجتماعية**. عمان: دار الشروق.

القضاة، هبة "محمد أمين". (٢٠٠٨). **إجاءات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في خطة الاقتصاد المعرفي في الأردن**. (رسالة